مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: ترجمة (مستقبل التاريخ: هل تستطيع الديمقراطية الليبرالية الصمود بوجه تراجع الطبقة الوسطى) للكاتب فرانسيس فوكاياما
اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7005
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 04:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ترجمة

مستقبل التاريخ: هل تستطيع الديمقراطة الليبرالية الصمود بوجه تراجع الطبقة الوسطى

للكاتب فرانسيس فوكاياما

ترجمة

سميرة ابراهيم عبد الرحمن(***)

ثمة شيء غريب يحدث في عالم اليوم . فالأزمة المالية التي بدأت في العام ٢٠٠٨ وأزمة اليورو الحالية كلاهما نتاج الرأسمالية المالية ذات الضوابط الضعيفة التي ظهرت على مدى العقود الثلاثة الماضية . مع ذلك، ورغم الغضب واسع الانتشار بشأن ما تم لإنقاذ وول ستريت (Wall Street)، فانه ليس ثمة انتفاضة كبيرة من جانب اليساريين الاميركان رداً على ذلك . ويمكن تصور ان حركة "احتلوا وول ستريت" ستنال اهتماماً وجذباً، إلاّ أن الحركة الشعبية الحديثة والأكثر دينامية حتى اليوم هي حزب الشاي اليميني، والذي يكمن هدفه الأساسي في حكومة منظمة تسعى لحماية الناس الاعتياديين من المضاربين الماليين. والامر يكون صحيحاً أيضاً، على نحو مشابه، في أوروبا حيث يكون اليسار ضعيفاً والحركات الشعبية اليمينية في تقدم.

وثمة أسباب عدة لهذا الافتقار الى تعبئة اليسار إلاّ أن السبب الرئيس من بينها هو الإخفاق في حقل الأفكار. فبالنسبة للجيل الماضي، فان الأساس الإيديولوجي رفيع المستوى حول القضايا الاقتصادية كان يقدمه اليمين الليبرالي (المؤيد لمبادىء الارادة). ولم يكن اليسار قادراً على طرح قضية معقولة لأي أجندة سوى عودة لشكلٍ لاطاقة له من الديمقراطية الاشتراكية عتيقة الطراز . وهذا الغياب في تقديم رواية مضادة تقدمية معقولة يكون أمراً غير صحي، ومرد الأمر أن المنافسة تكون خاضعة للحوار الفكري مثلما هي للنشاط الاقتصادي . وأن حواراً فكرياً جاداً يكون مطلوباً بالحاح ما دام الشكل الحالي من الرأسمالية المعولمة تجعل القاعدة الاجتماعية الوسطى التي تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية تتآكل.

الموجة الديمقراطية

إن الظروف والقوى الاجتماعية لم " تحدد" ببساطة الايديولوجيات مثلما أكد كارل ماركس، ذات مرة، بإيراد الحجة، إلاّ أن الأفكار لاتصبح مؤثرة ما لم تخاطب هموم وهواجس أعداد كبيرة من الناس الاعتياديين. إن الديمقراطية الليبرالية هي الايديولوجية الافتراضية ا لمتخلفة عن الايفاء بالكثير من عالم اليوم. ويعزى الأمر في جزءٍ منه الى أنها تستجيب وتتيسر لبنى اقتصادية واجتماعية بعينها . فالتغييرات في تلك البنى قد يكون لها تداعيات أيديولوجية تماماً مثلما قد يكون للتغييرات الايديولوجية تداعيات اقتصادية واجتماعية أيضاً.

غالباً، فإن الأفكار المؤثرة التي رسمت شكل المجتمعات الانسانية حتى السنوات الثلاثمئة الماضية كانت دينية في طبيعتها مع استثناء مهم للكنفوشيوسية في الصين . وان أول أيديولوجية علمانية كبرى لها تأثير دائم على امتداد العالم كانت الليبرالية . وهي مبدأ مرتبط بظهور أول طبقة وسطى تجارية من ثَّم صناعية في أجزاء بعينها من أوروبا في القرن السابع عشر (أعني بـ "الطبقة الوسطى" الاشخاص الذين هم ليسوا في قمة مجتمعاتهم ولا في قاعه فيما يتعلق بالدخل الذي يتلقونه، والذين تلقوا تعليماً ثانوياً أو لديهم أما ملك عقاري أو سلع معمرة أو أعمالهم الخاصة بهم).

ومثلما أعلن المفكرون التقليديون أمثال لوك ومونتسيكيو ومل [1] فإن الليبرالية تؤمن بأن شرعية سلطة الدولة تُستقى من قدرة الدولة على حماية الحقوق الفردية لمواطنيها وإن سلطة الدولة الدولة تحتاج أن تُحّدد بالخضوع لسلطة القا نون. وأن أحد الحقوق الأساسية التي ينبغي حمايتها هي الملكية الخاصة، "فثورة أنكلترا المجيدة " ١٦٨٨-١٦٨٩ كانت حاسمة لتطوير الليبرالية الحديثة ذلك أنها أول من أرسى المبدأ الدستوري الذي ينص على أن الدولة لايمكنها أن تفرض الضريبة على مواطنيها شرعاً دون موافقتهم.

في البدء لم تنضوِ الليبرالية بالضرورة على الديمقراطية . فالهُويغيّون[2] الذين أيدوا التسوية الدستورية لعام ١٦٨٩ مالوا الى أن يكونوا أصحاب الاملاك الأغنى في أنكلترا، وأن برلمان تلك المدة مَثّل أقل من ١٠% من السكان جميعهم . وكان الكثيرون من الليبراليين التقليد ين، ومنهم مل، متشككين كثيراً بفضائل الديمقراطية فقد اعتقدوا بأن المشاركة السياسية المسؤولة تحتاج الى تعليم وحصة في المجتمع . بمعنى ملكية المِلْك. فعلياً، وحتى نهاية القرن التاسع عشر، فإن الحقّ الدستوريّ كان مقصوراً على الإيفاء بمتطلبات مثل الملكية والتعليم في كل أجزاء أوروبا . إن انتخاب أندرو جاكسون رئيساً لأميركا في العام

١٨٢٨ والغاءه فيما بعد لمطلب الملكية شرطاً للتصويت في الانتخابات على الأقل للذكور البيض، عُدّ نصراً مبكراً مهماً لمبدأ الديمقراطية الأكثر قوة .

في اوروبا، فإن استثناء غالبية كبيرة من السكان من السلطة السياسية وصعود طبقة العمال الصناعية قد مهد الطريق أمام الشيوعية . ونُشر إعلان البيان الشيوعي (المنفيستو الشيوعي) في العام ١٨٤٨، وهو العام عينه الذي اندلعت فيه الثورات في البلدان الأوروبية الكبرى كلها ماعدا المملكة المتحدة. وهكذا، بدأ قرن من المنافسة على قيادة الحركة الديمقراطية بين الشيوعيين الذين كانوا يرغبون في التخلص من الديمقراطية الإجرائية (انتخابات متعددة الأحزاب) لصالح ما اعتقدوا أنه ديمقراطية حقيقية (إعادة التوزيع الاقتصادي). وأن الديمقراطيين الليبراليين الذين آمنوا بتوسيع ا لمشاركة السياسية في وقت يتم فيه الإبقاء على حكم القانون حامياً لحقوق الافراد ومنها حقوق الملكية .

وكان على المحك ولاء الطبقة العاملة الصناعية الجديدة . فاعتقد الماركسيون الأوائل بأنهم قد يفوزون بقوة الارقام المحضة : فبينما جرى توسيع حق الانتخاب في أواخر الق رن التاسع عشر فإن أحزاباً، مثل حزب العمال البريطاني وحزب الديمقراطيين الاشتراكيين الالماني، كبرت بسرعة فائقة وهددت هيمنة كل من المحافظين والليبراليين التقليديين وجرى مقاومة صعود الطبقة العاملة بشراسة، وغالباً بوسائل غير ديمقراطية. وبالمقابل، تخلى الشيو عيون والكثير من الاشتراكيين عن الديمقراطية الرسمية لصالح استيلاء مباشر على السلطة.

وخلال النصف الأول من القرن العشرين، كان ثمة إجماع قوي على اليسار التقدمي، أي نوع ما من الاشتراكية . سيطرة الحكومة على قمم قيادة الاقتصاد لضمان توزيع متساوٍ للثروة .كان أ مراً لا مفر منه بالنسبة للبلدان المتقدمة جميعها . بل أن أقتصادياً محافظاً مثل جوزيف تشمبيتر [٣] راح يكتب في كتابه الصادر عام ١٩٤٢ الموسوم "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" بأن الاشتراكية ستخرج مظفرة، ذلك أن المجتمع الرأسمالي كان يقوض نفسه بنفسه ثقافياً. وأُعتقد أن الاشتراكية تمثل رغبة أغلبية عظمى من الناس ومصالحها في المجتمعات الحديثة.

مع ذلك، وحتى حينما أرهقت الصراعات الايديولوجية الكبرى نفسها في القرن العشرين على مستوى سياسي وعسكري، كانت تغييرات حاسمة تجري على مستوى اجتماعي وهي التي قوضت السيناريو ا لماركسي.

أولاً، بقيت مستويات المعيشة الحقيقة للطبقة العاملة والصناعية ترتفع الى نقطة إذ يستطيع الكثير من العمال أو أطفالهم الانضمام الى الطبقة الوسطى . ثانياً، توقف الحجم النسبي للطبقة العاملة

عن النمو وبدأ فعلياً بالتقلص لاسيما في النصف الثاني من القرن ا لعشرين حينما بدأت الخدمات تحل محل التصنيع فيما أُطلق عليه اقتصادات "مابعد الصناعة". أخيراً، برزت مجموعة جديدة من الفقراء أو المحرومين دون مستوى الطبقة العاملة الصناعية. وهي مزيج غير متجانس من الأقليات الاثنية والعرقية، والمهاجرين الجُدد، والجماعات ا لمقصية اجتماعياً مثل النساء والشواذ والمعاقين . ونتيجة لهذه التغيرات، باتت الطبقة العاملة، في أغلب المجتمعات الصناعية، مجرد جماعة مصلحة أخرى؛ جماعة تستخدم سلطة الاتحادات التجارية السياسية لحماية المكتسبات المتحققة بشق النفس في الحقبة السابقة.

فضلاً عن ذلك، لم تتحول الطبقة الاقتصادية الى شعارٍ كبير تحت لوائه تُعبّأ الجماهير في البلدان الصناعية المتقدمة للقيام بفعل سياسي . فالأممية الثانية[٤] تلقت دعوة إيقاظ (صحوة) عنيفة في العام ١٩١٤ حينما غضت الطبقات العاملة في اوروبا الطرف عن دعوات لرفاهية الطبقة وأصطفت وراء القادة المحافظين في مدح شعارات القومية، وهو انموذج مستمر حتى وقتنا الحاضر . حاول الكثير من الماركسيين شرح هذا، فوفقاً لما دعاها العا لم ارنست غلنر[٥] "نظرية العنوان الخطأ":

"يحب الماركسيون الاعتقاد بأن روح التاريخ أو الوعي الانساني
أرتكب خطأً كبيراً. وان رسالة الصحوة كان يُراد بها الطبقات،
ولكن خطأً بريدياً مرعباً أرسلها الى الأمم."

وراح غلنر يجادل بان الدين يقوم بوظيفة مشابهة للقومية [٦] في الشرق الأوسط المعاصر : فهو يعبئ الجماهير بشكل فاعل لانه يمتلك محتوى روحياً وعاطفياً لا يملكه الوعي الطبقي. وتماماً مثلما كانت القومية الاوروبية مدفوعة بانتقال الاوروبيين من الريف الى المدن في القرن التاسع عشر، كذلك هي الاسلاموية[٧] التي جاءت لتكون رد فعل على التمدن والتهجير الذي حدث في المجتمعات الشرق أوسطية المعاصرة. إن رسالة ماركس سوف لن تُرسل الى عنوان يوصف بأنه "طبقة".

وأعتقد ماركس بان الطبقة الوسطى، أو على الاقل، صاحبة الرأسمال أو مَنْ تمتلك جزءً منه والتي دعاها البرجوزاية، قد تبقى دائماً أقلية صغيرة وذات امتيازات في المجتمعات الحديثة . وما حدث بدلاً عن ذلك أن انتهى الحال بالطبقة البرجوازية والوس طى أن شكلتا أغلبية كبيرة من سكان البلدان الأكثر تقدماً، الأمر الذي طرح الكثير من المشاكل أمام الاشتراكية . ومنذ ايام ارسطو، أعتقد المفكرون بأن الديمقراطية المستقرة تقوم على طبقة وسطى عريضة وأن المجتمعات ذات الثروة المفرطة والفقر المدقع عرضة اما لهيمنة أوليغاركية او لثورة شعبية . وحينما نجح الكثير من العا لم المتقدم في إرساء قواعد مجتمعات ذات طبقى وسطى، فان القبول والرضا الذي كانت تتمتع به الماركسية قد تلاشى . وان المناطق الوحيدة حيث

تستمر الراديكالية اليسارية في ان تكون قوة مؤثرة هي في مناطق العالم التي لا تتمت ع بالمساواة والتكافؤ بدرجة كبيرة مثل اميركا اللاتينية والنيبال والمناطق المعدمة من شرق الهند.

ان ما أسماها العالم السياسي صموئيل هينغتون بـ "الموجة الثالثة"[٨] من الدمقرطة العالمية التي بدأت في جنوب اوروبا في سبعينيات القرن الماضي وبلغت أوجها وذروتها بسقوط ا لشيوعية في اوروبا الشرقية في العام ١٩٨٩، قد زادت من عدد الديمقراطيات الانتخابية حول العالم مما يقارب ٤٥ ديمقراطية في العام ١٩٧٠ الى أكثر من ١٢٠ في أواخر تسعينيات القرن الفائت . وأفضى النمو الاقتصادي الى ظهور طبقات وسطى جديدة في بلدان مثل البرازيل والهند واندونيسيا وجنوب افريقيا وتركيا.

وأشار العالم الاقتصادي موسى نعيم[٩] بان هذه الطبقات الوسطى تكون حسنة التعليم نسبياً، ولها أملاك، وترتبط تكنولوجياً بالعالم الخارجي . وتطالب هذه الطبقات الحكومات بالحقوق، ويمكن تعبئتها بسهولة ويسر نتيجة وصولها للتكنولوجية . وليس بالامر المفاجئ ان المحرضين على ثورات الربيع العربي كانوا من التونسيين والمصريين حسني التعليم والذين وضعت ديكتاتورياتهم التي يعيشون في كنفها، آمالهم وتوقعاتهم بالوظائف والمشاركة السياسية في موضع حرج.

ومن المفيد القول أن جمهور الطبقة الوسطى لا يؤيد بالضرورة ا لديمقراطية من حيث المبدأ : مثلما يفعل أي شخص آخر وأنهم لاعبون ذوو مصلحة شخصية يرمون حماية ممتلكاتهم ومكانتهم . ففي بلدان مثل الصين وتايلند يشعر الكثير من جمهور الطبقى الوسطى بانه مهدد بمطالب الفقراء بإعادة توزيع الثروة. وعليه، أصطفوا الى جانب دعم الحكومات السلطوية التي تحمي مصالحهم الطبقية . كذلك الحال في الديمقراطيات فإنها لا تلبي بالضرورة آمال وتوقعات طبقاتها الوسطى، وحينما لا تفعل ذلك فان الطبقات الوسطى تصبح حينها ضجرة.

البديل الأقل سوءً

ثمة اليوم إجماع عالمي واسع، على الأقل من حيث المبدأ، حول شرعية الديم قراطية الليبرالية . ووفقاً لما قاله الاقتصادي امارتيا سن [١٠] " بينما لا تُمارس الديمقراطية عالمياً حتى الآن ولا تُقبل بشكل موحد، فانه في المناخ العام للرأي العالمي، حقق الحكم الديمقراطي، حتى الآن، منزلة الآخذ به على انه صائب عموماً." وهو مقبول قبولاً واسعاً في البلدان التي وصلت الى مستوى من الرفاهية المادية كافية للسماح لاغلبية مواطنيها الاعتقاد بانفسهم انهم طبقة وسطى، وهو ما يعلل الميل في ان يكون ثمة ارتباط بين المستويات العالية من التنمية وبين الديمقراطية المستقرة.

ترفض بعض البلدان، مثل السعودية وايران، الد يمقراطية الليبرالية لصالح نوع من الثيوقراطية الاسلامية. مع ذلك، فان هذه الانظمة ذات نهايات تنموية مغلقة، فهي تبقى حية فقط لانها تجلس فوق برك ضخمة من النفط . وكان في يوم ما ثمة اعتراض عربي واسع على الموجة الثالثة، إلّا أن الربيع العربي أظهر بأن الجماهير العر بية يمكن تحشيدها ضد الديكتاتورية بذات الاستعداد الذي جرى فيه تحشيد الجماهير في اوروبا الشرقية واميركا اللاتينية . ومن نافل القول، أن هذا لا يعني بأن الطريق الى ديمقراطية تعمل بشكل حسن سيكون سهلاً أو مباشراً في تونس او مصر أو ليبيا . ولكنه يقترح بأن الرغبة لحرية والمشاركة السياسيتين لا تكون خصوصية ثقافية مقصورة على الاوروبيين والاميركان.

ان التحدي الوحيد الأكثر جدية المطروح أمام الديمقراطية الليبرالية في العالم اليوم يأتي من جانب الصين التي تجمع جزئياً بين الحكم السلطوي واقتصاد السوق . والصين وريثة تقليد طويل يبعث على الفخر من الحكم البيروقراطي عالي النوعية، يعود الى ما وراء أكثر من الفيّ عام . وقد أدار قادتها تحولاً معقداً تعقيداً هائلاً من اقتصادٍ مركزي مخطط على وفق النموذج السوفيتي الى اقتصادٍ مفتوح دينامي، وفعلوا ذلك بكفاءة ملحوظة، وبمزيدٍ من الكفاءة، صراح ة، فاقت تلك التي أبدتها القيادة الاميركية في إدارة سياسة الاقتصاد الكلي خاصتها مؤخراً. ويُعجب الكثير من الناس حالياً بالنظام الصيني لا لإنجازاته الاقتصادية فحسب بل لأنه يستطيع اتخاذ قرارات كبيرة ومعقدة بسرعة مقارنة بالجمود السياسي الموجع الذي أصاب الولايات المتحدة واوروبا خلال السنوات القليلة الماضية . وبدأ الصينيون انفسم، لا سيما منذ الازمة المالية الاخيرة يعلنون عن "النموذج الصيني" بديلاً عن الديمقراطية الليبرالية.

ولكن، هذا النموذج ليس من المرجح له ابداً ان يصبح بديلاً جدياً عن الديمقراطية الليبرالية في مناطق خارج شرق اسيا. في المقام الأول، إن النموذج يكون ذا خصوصية ثقافية: فالحكومة الصينية قائمة على تقليدٍ ذي باع طويل من تجنيد الجدارة والاهلية، واختبارات الخدمة المدنية، وتأكيد عالٍ على التعليم، واحترام السلطة التكنوقراطية. ويأمل قليل من البلدان النامية في محاكاة هذا النموذج، وهي تلك البلدان مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية التي كانت ضمن النطاق الثقافي الصيني، على الاقل، في مرحلة مبكرة . الصينيون انفسهم متشككون بشأن امكانية تصدير نموذجهم، فما يسمى بإجماع بكين [11] ما هو إلّا ابتكار غربي وليس صينياً.

وليس واضحاً كذلك اذا ما كان هذا النموذج يستطيع أن يدوم . فلا النمو الذي تقوده الصادرات ولا منهج صنع القرار من الأعلى الى الأسفل سيستمران في ان يثمرا نتائج طيبة الى الأبد . وتروح حقيقة أن الحكومة الصينية لن تسمح لنقاش مفتوح حول حادثة القطار السريع الكارثية التي

وقعت الصيف الفائت (٢٠١١) وعدم استطاعتها القاء المسؤولية على وزير السكك الحديد، تقترح انه ثمة قنابل موقوتة خلف واجهة عملية صنع القرار الكفوءة.

اخيراً، تواجه الصين نقطة ضعف اخلاقية على الطريق . إذ لا تستطيع الحكومة الصينية ان تفرض على مسؤوليها احترام الكرامة الأساس ية لمواطنيها . وكل اسبوع، ثمة احتجاجات جديدة حول مصادرة الاراضي أو الانتهاكات البيئية أو الفساد الكبير من جانب بعض المسؤولين . وما دام البلد ينمو سريعاً فان هذه الاساءات يمكن اخفاؤها عن العيان . ولكن النمو السريع لن يستمر الى الأبد، وسيكون على الحكومة ان تدفع ثمناً في شكل غضب مكبوت . ولم يعد النظام يمتلك أي مثل أعلى مرشد ينتظم حوله، فهو يدار من قبل حزب شيوعي يفترض التزامه بالمساواة يرئس مجتمعاً يرسم ملامحه اللاتكافؤ الدراماتيكي والمطرد.

وعليه، لا يمكن التسليم بأي حال من الأحوال باستقرار النظام الصيني . وتجادل الحكومة الصينية بان مواطنيها مختلفون ثقافياً، وسيفضلون دائماً ديكتاتورية كريمة وداعمة للنمو على ديمقراطية فوضوية تهدد الاستقرار الاجتماعي. ولكن من غير المرجح ان تتصرف الطبقة الوسطى المنتشرة في الصين بطريقة مختلفة عن الطريقة التي تصرفت بها في أجزاء اخرى من ا لعالم. ولعل انظمة سلطوية أخرى تحاول محاكاة نجاح الصين، بيد انه ثمة فرصة ضئيلة بأن يبدو الكثير من العالم كما تبدو عليه الصين اليوم بعد خمسين عاماً القادمة.

مستقبل الديمقراطية

ثمة ارتباط واسع بين النمو الاقتصادي، والتغيير الاجتماعي، وهيمنة الايديولوجية الد يمقراطية الليبرالية في عالم اليوم . وفي الوقت الحاضر، لا تلوح في الأفق ايديولوجية منافسة معقولة . ولكن بعض التيارات الاقتصادية والاجتماعية المثيرة للمشاكل اذا ما استمرت فانها ستهدد استقرار الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة وتطيح بعرش الايديولوجية الديمقراطية مثلما تفهم الآن.

وأكد عالم الاجتماع بارينجتون مور [١٢] ذات مرة صراحة "لا بورجوازيون، لا ديمقراطية ". ولم يحصل الماركسيون على اليوتوبيا الشيوعية، ذلك ان الرأسمالية الناضجة أنجبت مجتمعات الطبقى الوسطى لا مجتمعات الطبقة العاملة.

ولكن ماذا لو قوض المزيد من التطور في التكنولوجيا والعولمة الطبقة الوسطى وجعل من المستحيل عليها إلّا لأقلية من المواطنين في عالم متقدم، تحقيق مكانة الطبقة الوسطى؟

ثمة بالفعل دلالات وفيرة على ان مثل هذه المرحلة من التطور بدأت . إذ قد شرعت المداخيل المتوسطة في الولايات المتحدة بالركود بقيمها الفعلية منذ سبعينيات القرن الماضي . وجرى تخفيف وطأة التأثير الاقتصادي لهذا الركود الى حد ما على يد حقيقة مؤداها ان معظم الأسر الأميركية قد تحولت الى كاسبة لدخلين بدلاً عن دخل واحد في الجيل الماضي . علاوة على ذلك، ومثلما راح يجادل الاقتصادي راغورام راجان [١٣] بطريقة مقنعة انه مادام الاميركان مترددين في الإنخراط بإعادة توزيع مباشرة، جربت الولايات المتحدة بدلاً عن ذلك شكلاً خطراً وغير كفوء من إعادة التوزيع في الجيل الماضي من خلال دعم الرهونات العقارية للأسر ذات الدخل المتدني . هذا التوجه، والذي سهله غزارة السيولة المتدفقة من الصين وبلدان اخرى الى الولايات المتحدة، اعطى للكثير من الاميركان الاعتياديين انطباعاً واهماً بان مستويات معيشتهم كانت ترتفع بثبات خلال العقد المنصرم . وبهذا الخصوص، فان انفجار فقاعة الإسكان في العامين ٢٠٠٨و٢٠٠٩ لم تكن سوى نكوص حاد عن المتوسط . ولعل الاميركان اليوم يفيدون من الهواتف الخلوية الرخيصة، والملابس غير الغالية والفيسبوك الا انهم لا يستطيعون تحمل عبئ أسعار منازلهم الخاصة أو حصولهم على الضمان الصحي أو معاشات مريحة عند احالتهم الى التقاعد.

والظاهرة الأكثر إثارة للقلق والتي رسم حدود ملامحها كل من الرأسمالي المغامر بيتر ثيل [١٤] والاقتصادي تايلر كوين [١٥]، هي ان منافع الموجات الأحدث من الابتكارات التكنولوجية قد أمست حقاً وعلى نحو غير متكافئ لأعضاء المجتمع الأكثر موهبة وحسني التعليم . ساعدت هذه الظاهرة بظهور نمو هائل من اللاتكافئ في الولايات المتحدة على مدى الجيل السابق. في العام ١٩٧٤، تأخذ نسبة الأعلى ١% من العائلات ٩% من اجمالي الناتج القومي، وفي العام ٢٠٠٧ ازدادت هذه الحصة الى ٢٣,٥%.

وقد سرعت التجارة والسياسات الضريبية هذه الاتجاه، ولكن السبب الحقيقي هو التكنولوجيا. ففي المراحل المبكرة من التصنيع — زمن المنسوجات والفحم والفولاذ ومحركات الاحتراق الداخلي — امتدت منافع التغيرات التكنولوجية في الأغلب الأعم وبطرق مهمة الى بقية المجتمع فيما يتعلق بالتوظيف. ولكن هذا ليس قانون الطبيعة الذي لايتغير . نحن اليوم نعيش فيما أطلقت عليه العالمة شوشانا زوبوف [١٦] "عصر الماكنة الذكية" والذي تكون فيه التكنولوجية قادرة باطراد على ان تحل محل مزيدٍ من الوظائف البشرية العليا. وان كل تقدم كبير ينجز في وادي السليكون [١٧] من المرجح ان يعني فقدان وظائف اقل مهارة في مكان اخر من الاقتصاد، وهو أتجاه من غير المرجح ان ينتهي قريباً.

لا فصال في القول ان عدم المساواة كانت موجودة بوصفها نتيجة للاختلافات الطبيعية في المهارة والشخصية. بيد أن العالم التكنولوجي اليوم يضخم هذه الفروقات . ففي المجتمع الزراعي في القرن

التاسع عشر كان الناس ذوو المهارات العالية في الرياضيات لا يمتلكون الكثير من الفرص للإفادة من موهبتهم. اليوم، يمكن ان يكونوا بارعين في عالم المال، أو ان يصبحوا مهندسي برامجيات، وبامكانهم الحصول على نسب أكبر من الثروة الوطنية.

والعامل الاخر الذي قوض قواعد مداخيل الطبقة الوسطى في البلدان المتقدمة هو العولمة . فمع تخفيض تكاليف النقل والاتصالات ودخول عشرات الملايين من العمال الجدد في البلدان النامية الى القوة العاملة العالمية، فان نوع العمل المنجز من قبل الطبقة الوسطى القديمة في العالم المتقدم يمكن ان يُنجز على نحو أرخص سعراً في أماكن أخرى من العالم. وفي ظل أي نموذج اقتصادي يعطي الاسبقية والافضلية للحد الاعلى من الدخل الكلي فانه لا مفر من الاعتماد على مصادر عمالة خارجية .

لا بد من القول ان الافكار والسياسات الذكية استطاعت ان تحتوي الضرر . ونجحت المانيا في حماية جزء مهم من قاعدتها التصنيعية والقوة الصناعية حتى مع بقاء شركاتها منافسة عالمياً، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تقبلت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة برحابة صدر التحول الى الاقتصاد الخدمي ما بعد الصناعي . وأمسى الاقتصاد أقل نظرية منه ايديولوجية : فحينما سعى أعضاء في الكونجرس الاميركي الرد بفرض عقوبات تجارية على الصين جراء إبقائها على خفض قيمة عملتها، فانهم أُتهموا بالحمائية بشكل ناقم كما لو ان ساحة اللعب كانت متساوية أصلاً. وكان ثمة الكثير عن عجائب اقتصاد المعرفة، وكيف ان وظائف التصنيع القذرة والخطرة لا مناص من ان تستبدل بعمال مثقفين ثقافة عالية يقومون بامور خلاّقة ومثيرة للاهتمام . وكان ثمة حجاب رقيق أُسدل على الحقائق الصعبة بشأن اللاتصنيع: إذ أغفل حقيقة ان منافع النظام الجديد تراكمت عند عدد صغير جداً من الناس العاملين في مجال التمويل والتكنولوجية العالية، وهي مصالح هيمنت على الإعلام والحوار السياسي العام.

اليسار الغائب

لا مراء في القول ان واحدة من أكثر السمات إثارة للحيرة في العالم في أعقاب الازمة المالية هي ان التيارات الشعبية قد اتخذت بالمقام الاول شكل الجناح اليميني وليس اليساريّ.

ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، وعلى من الرغم ان حزب الشاي هو حزب مناهض للنخبيوية في خطابه، فان اعضاءه يصوتون للسياسيين المحافظين الذين يخدمون على وجه الدقة مصالح الماليين ونخب الشركات الذين يدعون ازدراءهم . وثمة تفسيرات كثيرة لهذه الظاهرة. تشمل اعتقاداً متأصلاً على نحو راسخ في مساواة الفرص بدلاً عن مساواة الناتج، وحقيقة ان القضايا الثقافية مثل الاجهاض وحقوق حمل السلاح تتقاطع مع القضايا السياسية.

بيد أن السبب الأعمق في ان يساراً شعبياً ذا قاعدة عريضة اخفق في ان يتجسّد و اقعاً هو سبب فكري. إذ مضت عقود عدة منذ ان كان أي شخصٍ ينتمي الى اليسار قادراً على ان يصوغ اولاً تحليلاً متماسكاً عما يجري في بنية المجتمعات المتقدمة وهي تمر بالتغيير الاقتصادي؛ وثانياً، اجندة واقعية تحمل في ثناياها شيئاً من الأمل بحماية مجتمع طبقة وسطى.

وكانت الاتجاهات الرئيسة في فكر اليسار في آخر جيلين كارثية صراحةً سواء من جانب أُطرها المفاهيمة أو ادوات التعبئة. فالماركسية قد قضت نحبها منذ سنوات عدة خلت. وان المؤمنين القلة بمبادئها على أهبة الاستعداد للذهاب لدور العجزة والعناية. واستبدلها اليسار الاكاديمي بما بعد الحداثة، والتعددية الثقافية، والنسوية، والنظرية النقدية، وجمّع من التيارات الفكرية المتشظية التي تكون في تركيزها ثقافية اكثر منها اقتصادية. تبدأ ما بعد الحداثة بانكارٍ لامكانية أي سرد حاكم للتاريخ أو المجتمع، مقوضة سلطتها بوصفها صوتاً لاغلبية المواطنين الذين يشعرون بان نخبهم قد خانتهم. اما التعددية الثقافية، فانها تشرعن سمة الضحية على نحوٍ افتراضي لكل ما هو خارج الجماعة . وعليه، من المستحيل بمكان انشاء حركة تقدمية جماهيرية على أساس هكذا تحالفٍ متنافر: فمعظم مواطني الطبقة العاملة وادنى الطبقة الوسطى قد جعل منهم النظام ضحايا هم محافظون ثقافياً وقد يحرجون في ان يروا بحضور حلفاء من هذا النوع.

وايا كانت التبريرات النظرية الراسمة لحدود اجندة اليسار فان مشكلته الأكبر هي فقدان المصداقية. وعلى المدى الجيلين الماضيين، اتبع اليسار السائد برنامجاً ديمقراطياً اجتماعياً يركز على تقديم الدولة لمجموعة متنوعة من الخدمات مثل المعاشات والعناية الصحية والتعليم . هذا النموذج يكون منهكاً الآن: إذ غدت دول الرفاهية كبيرة وبيرقراطية وغير مرنة وغالباً ما تسيطر عليها المنظمات التي ادارتها عبر اتحادات القطاع العام. والأهم انها غير قادرة على الاستدامة مالياً نظراً لشيخوخة السكان فعلياً في كل مكان من العالم المتقدم. وعليه، عندما تتولى الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية السلطة فانها لا تعُد تطمح في ان تكون اكثر من وصية على دولة الرفاه التي ارسيت قواعدها قبل عقود من الزمان خلت، ولا يم تلك أي منها أجندة جديدة مثيرة للاهتمام تحتشد حولها جموع الجماهير.

ايدولوجية المستقبل

تخيل، للحظة، ان يحاول كاتبُ ما مغمور اليوم في مكان ما ان يرسم ملامح ايديولوجية المستقبل ويضع خطوطها العامة التي يمكن ان تقدم نهجاً واقعياً نحو عالم ذي مجتمعات طبقة وسطى متعافية وديمقراطيات قوية. فكيف يمكن ان تبدو تلك الايدولوجية؟

يتحتمُ ان تضم هذه الايديولوجية مكونين : سياسي واقتصادي . سياسياً، قد تحتاج الايديولوجية الجديدة الى إعادة تأكيد سيادة السياسيات الديمقراطية على الاقتصاد وأضفاء الشرعية على اي حكومة كتعبيرٍ عن المصلحة العامة. الا ان الأجندة التي تضعها لحماية الطبقة الوسطى لا يمكنها ان تعتمد ببساطة على الآليات القائمة لدولة الرفاه . إذ ستحتاج الايديولوجية الى نوع ما من إعادة تصميم القطاع العام وتحريره من اعتماديته على اصحاب الحصص الحاليين، واستخدام مناهج جديدة معززة بالتكنولوجية لتقديم الخدمات. ويكون عليها ان تجادل صراحة لمزيدٍ من إعادة التوزيع وتقديم منهج واقعي لإنهاء هيمنة جماعة المصلحة على السياسة.

اقتصادياً، لا تستطيع الايديولوجية ان تبدأ بشجب الرأسمالية على هذا النحو، كما لو ان الاشتراكية قديمة الطراز ما تزال بديلاً قابلاً للحياة . انها التنوعات الكثيرة للرأسمالية التي تكون على المحك والدرجة التي ينبغي على الحكومات ان تساعد المجتمعات للتكيف مع التغيير . وتحتاج العولمة إلّا تُرى على انها حقيقة متصلبة من حقائق الحياة لا يمكن تغيرها بل ان تُرى عوضاً عن ذلك على انها تح دٍ وفرصة يتحتم ان يُسيطر عليها بحذر سياسياً . والا تُرى الايديولوجية الجديدة الاسواق بوصفها غاية بحد ذاتها، بل بدلاً عن ذلك ان تقدر الاستثمار والتجارة العالميتين بالقدر الذي يسهمان فيه في ازدهار الطبقة الوسطى وليس فقط في زيادة إجمالي الثروة الوطنية.

ولا تثريب في انه لا يمكن الوصول الى تلك النقطة دون تقديم نقدّ جاد ودائم عن الكثير من صَرْح الاقتصاد النيوكلاسيكي الحديث، بدءً من الافتراضات الأساسية مثل سيادة الأفضليات الفردية وان إجمالي الدخل هو المعيار الدقيق للرفاهية الوطنية . وعلى هذ النقدّ ان يلاحظ بان دخ ل الناس لا يمثل بالضرورة مشاركتهم الحقيقية في المجتمع . كما ان عليه ان يذهب بعيداً فيقر انه حتى لو كانت أسواق العمل فعالة فان التوزيع الطبيعي للمواهب لا يكون عادلاً بالضرورة وان الافراد ليسوا كيانات ذات سيادة بل كائنات ترسم ملامحها بقوة المجتمعات المحيطة بها.

كانت هذه الافكار متوافرة ومبعثرة لبعض الوقت، وعلى الكاتب الذي سيضع الخطوط العامة لايديولوجية المستقبل ان يضعها في حزمة متماسكة . وعليه أو عليها ان يتفادى مشكلة "العنوان الخطأ". وينبغي ربط نقد العولمة هو أيضاً بالقومية بوصفها استراتيجية للتعبئة بطريقة تح دد المصلحة القومية باسلوب أكثر تعقيداً، على سبيل المثال، من حملات الاتحادات في الولايات المتحدة "اشتري البضائع الاميركية". قد يكون هذا الناتج تأليفاً للأفكار من اليسار واليمين، مفصولاً عن أجندة الجماعات المهمشة التي تشكل الحركة التقدمية . ينبغي ان تكون الا يديولوجية شعبية، وان تبدأ الرسالة بنقد النُخب

التي سمحت بأن يُضحى بفائدة الكثيرين من اجل القلة ونقد سياسة المال ولا سيما في واشنطن التي تعود بالنفع بشكلٍ كبير على الاثرياء.

تكون المخاطر الكامنة في مثل هذه الحركة واضحة جلية : إذ ان انسحاباً منظماً تقوم به الولايات المتحدة، لا سيما، من تبنيها لنظام عالمي أكثر انفتاحاً يمكن ان يُعادل الاستجابات الحمائية في اماكن اخرى من العالم. وفي نواحٍ كثيرة، نجحت ثورة ريغان. تاتشر تماماً مثلما امل مناصروها ذلك انها قدمت عالماً منافساً ومعولماً وخالياً من الاحتكاك . وعلى طول الطريق، ولدت ثروة هائلة وأوجدت طبقات وسطى ناشئة في ارجاء العالم النامي وانتشرت الديمقراطية في اعقابها . ومن الممكن ان العالم المتقدم على طرف سلسلة في التقدم التكنولوجي الذي سوف لن يُزيد الانتاجية فحسب بل ويقدمُ توظيفاً مُجزياً لاعداد واسعة من أناس الطبقة الوسطى.

ولكنه امرُ يتعلقُ بالايمان أكثر مما هو انعكاسٌ للواقع التجريبي للسنوات الثلاثين الاخيرة، الذي يشير الى الاتجاه المعاكس. فالحقيقة، ثمة عدد لا بأس به من الاسباب للاعتقاد بان اللامساواة ستستمر في ان تغدو اسوء . ولا تثريب في ان التركيز الحالي للثروة في الولايات المتحدة بات معززاً لذاته : ومثلما جادل الاقتصادي سيمون جونسون، فان القطاع المالي استخدم نفوذه الضاغط والمؤثر لتفادي اشكالٍ شاقة من التنظيم. ولا ريب في ان مدارس ذوي السعة الآن تكون افضل من ذي قبل، في حين تستمر مدارس الاخرين بالتدهور . وتستخدم النخب في المجتمعات جميعها وصولها المتفوق للنظام السياسي لحماية مصالحها في ظل غياب تعبئة ديمقراطية موازنة لتصحيح الوضع . وليست النخب الاميركية استثناءً عن هذه القاعدة.

ولكن، سوف لن تحدث التعبئة ما دامت تبقى الطبقات الوسطى في العالم المتقدم مفتونة بسرد الجيل الماضي: وهو ان مصالحها سيخدمها على نحو افضل وجود اسواق تكون أكثر تحرراً من ذي قبل ودول اصغر. وما زال السرد البديل بعيداً عن هنا منتظراً ان يولد.

*** Foreign Affairs; January/February 2012.**

**** كبير باحثين في مركز جامعة ستانفورد للديمقراطية والتنمية وحكم القانون، وهو مؤلف الكتاب الصادر حديثاً " وصول النظام السياسي: من أزمان ما قبل البشرية الى الثورة الفرنسية".**

(***)مترجمة في مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

[1] جون ستوارت مل (١٨٠٦–١٨٧٣) (الابن البكر للمفكر البريطاني المعروف جيمس مل): هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ذو منطق استقرائي وفلسفة تجريبية، وهو من أبرز دعاة مذهب المرفعة، و من رواد الفلسفة الليبرالية . أصدر في العام ١٨٤٨ كتابه "مبادىء الاقتصاد السياسي" عرض فيه مبادئ الاقتصاد السياسي وتطبيقاته على أهم القضايا السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك، ودافع فيه عن الاشتراكية. (المترجمة)

[٢] الهويغي هو عضو في حزب بريطاني مؤيد للاصلاح عرف فيما بعد بحزب الاحرار. (المترجمة نقلاً عن قاموس المورد ٢٠٠٦)

[٣] جوزيف شومبيتر : اقتصادي وعالم اجتماع أميركي وُلد في تشيكيا وتوفي في الولايات المتحدة الأميركية . اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية . وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه وخرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة مبتعداً عن التحليل السكوني (الستاتيكي) محاولاً تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع في معالجة ال قضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد.

ترك شومبيتر أثراً كبيراً في تطور النظرية الاقتصادية في المؤلفات الكثيرة التي خلَّفها . فقد كتب، إضافة إليها "دورات الأعمال: تحليل نظري تاريخي وإحصائي للرأسمالية" عام ١٩٣٩، و"تاريخ التحليل الاقتصادي" الذي لم يتم كتابته ونُشر عام ١٩٥٤ بعد وفاته.

كان شومبيتر يفكر بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل وكانت مؤلفاته تتعارض مع نظرية كينز في كتابه "النظرية العامة " الذي اقترح فيه حلولاً مؤقتة لأزمة الرأسمالية ونجح فيها، مما جعل شومبيتر في الصف الخلفي آنذاك غير أن التغيرات التي حدثت في صيرورة النظام الرأسمالي العالمي وطبيعة الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها منذ السبعينيات جعلت الاقتصاديين المعاصرين يعيدون النظر في أهمية إسهامات شومبيتر التي تساعد في فهم الكثير من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، إذ تغيرت طبيعة الأزمات من أزمات فائض إنتاج إلى أزمات تدني مستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية. (المترجمة نقلاً عن موقع الموسوعة العربية على الانترنت)

[٤] الأممية (**internationalism**) مصطلح يطلق على التعاون الطوعي بين أمم حرة . وقد أخذ في الأيديولوجية الاشتراكية معنى يدل على رفض النزعة العرقية والتعصب القومي ووحدة البروليتارية العالمية، وكان أول تعبير عملي له تأسيس "الأممية الأولى". ومن المفيد تمييز الأممية من النزعة الكسموبوليتية التي تروج لها الليبرالية الجديدة وتنحو نحواً توحد فيه العالم وتعيد تنظيمه ثقافياً واقتصادياً بما يتفق مع مصالحها.

الأممية الثانية (١٨٨٩ – ١٩١٩)

الأممية الثانية هي الاتحاد العالمي للأحزاب الاشتراك ية، وقد تشكلت في مرحلة انتقال الرأسمالية من مرحلة ما قبل الاحتكار إلى الاستعمار. وفي هذه المرحلة نفسها تزايد نشاط الحركة العمالية العالمية التي قامت بإضرابات عامة ما بين (١٨٨٥ - ١٨٨٩م) وتألفت أحزاب عمالية، واشتراكية ديموقراطية عدة ، ما بين (١٨٧٥ - ١٨٨٨م) في ألمانيا وفرنسة والنمسا. وكان ممثلو التيارات غير الماركسية يطمحون إلى السيطرة على الحركة العمالية فعقدوا مؤتمراً في باريس في ١٤ تموز/يوليو ١٨٨٩، وعقد الماركسيون، في اليوم نفسه وفي باريس أيضاً، مؤتمراً أعلنوا فيه تحديد يوم العمل بثماني ساعات، وجعل الأول من أيار /مايو عيداً عالمياً . وفي المؤتمرات اللاحقة التقى أعضاء مؤتمري باريس من مختلف التيارات الأيديولوجية. (المترجمة نقلاً عن موقع الموسوعة العربية على الانترنت)

[٥] **يُعَد إرنست غلنر المستشرق البريطاني المعروف بدراساته وأبحاثه الاستشراقية حول الإسلام، والعرب قبل الإسلام، وبعده؛ واحداً من أبرز الباحثين في الفلسفة والأنثروبولوجيا الاجتماعية. ولد غلنر في براغ في التاسع والعشرين من كانون الأول /ديسمبر عام ١٩٢٥ وتعلم في براغ حتى عام ١٩٣٩م عندما انتقلت أسرته إلى انجلترا . التحق غلنر بجامعة إكسفورد وأنهى تعليمه فيها، ثم تولى التدريس في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية من ١٩٤٩– ١٩٨٤ حيث غدا منذ عام ١٩٦٢م، أستاذاً للفلسفة والمنطق والمنهج العلمي، عمل غلنر أستاذاً في غير جامعة في الغرب. توفي في براغ ١٩٩٥ وقد نشر الكثير من الدراسات التي تناولت الإسلام والمجتمعات الإسلامية، ومن أشهر كتبه: "المجتمع الاسلامي، ١٩٨٣" و "ما بعد الحداثة والعقل، والدين، ١٩٩٢". تناول آرائه الأستاذ سامي زبيدة، أستاذ علم الاجتماع السياسي في كلية بيركبك، (جامعة لندن) في كتابه الموسوم " أنثروبولوجيات الإسلام" الصادر عام ١٩٩٧.(المترجمة)**

[٦] القومية عند غلنر هي حالة ثقافية تؤسسها الدولة الحديثة وليست ظاهرة طبيعية. ويعرف غلنر القومية بأنها مفهوم يدعي أصحابه أن التماثل الثقافي يمثل الرابطة الاجتماعية الأساسية، فكلما تكونت – على حد زعمهم – مبادئ للحكم تأسست شرعيته على أساس الاشتراك الثقافي للجماعة القومية . وفي مقابل هذا الطرح يرى أن الظاهرة القومية هي اختراع تاريخي اوروبي . فالبشرية من وجهة نظره مرت بثلاث حقب = =رئيسة هي : حقبة الرحل، والحقبة الفلاحية، والح قبة الصناعية . وينتهي إلى خلاصة مفادها أن المرحلة الصناعية هي التي أنتجت الحال القومية. (المترجمة نقلاً عن موقع صحيفة الوسط البحرينية – العدد ١٣ – الخميس ١٩ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على الانترنت)

[٧] **يُراد بالإسلاموية التوظيف الأيديولوجي للإسلام في مجال العمل السياسي. ويعني بها البعض توصيف حالة الاسلام السياسي بحمولته الفكرية والايديولوجية واجنداته السياسية والاجتماعية. (المترجمة)**

[٨] في بداية تسعينيات القرن الماضي اطلق البروفيسور في العلاقات الدولية صموئيل هنتنغتون (الذي اشتهر بطروحاته المثيرة مثل "صراع الحضارات") مصطلح "الموجة الثالثة" على الحركة السياسية نحو الديمقراطية في كتاب له صدر في عام ١٩٩١ بعنوان "الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في نهاية القرن العشرين " الذي دعى فيه الى التعددية والديمقراطية . وقد اكتسب كتاب "الموجة الثالثة" شهرة واسعة لكونه يحدد التحولات السياسية باتجاه الديمقراطية في العالم الثالث بفترة زمنية. ففي عام ١٩٧٣ كانت نسبة الدول التي تحكمها حكومات ديمقراطية لا تتعدى الـ ٢٥% من دول العالم. وفي منتصف التسعينيات وصلت النسبة الى ٥٠%. وارتفعت هذه النسبة الى ٧٥% عند نهاية التسعينيات.

يرى هنتنغتون ان "الهوجة الثالثة" بدأت عند منتصف السبعينيات من القرن العشرين في جنوب اوروبا ثم انتشرت الى اميركا اللاتينية واوروبا الشرقية واسيا وافريقيا. (المترجمة)

[٩] موسى نعيم باحث في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي وهو مؤلف كتاب ((غير مشروع : كيف يختطف المهربون والمتاجرون والم قلدون الاقتصاد العالمي)). (المترجمة)

[١٠] **أمارتيا كومار سن (المولد في ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٣٣) خبير اقتصادي هندي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٩٨ لعمله عن المجاعة ونظرية تطوير الإنسان والرفاه الإقتصادي وأساس الفقر والليبرالية السياسية. وهو حالياً في جامعة لامونت توماس جورج وأستاذ الاقتصاد والفلسفة في جامعة هارفارد . وهو أيضا زميل كلية ترينيتي في جامعة كامبردج . (المترجمة)**

[١١] **قدم عالم الاقتصاد حوشوا كوبر رامو، ما سمي بـ "إجماع بكين"، مقابل إجماع واشنطن، وحدد فيه مجموعة من السياسات. (المترجمة)**

[١٢] الكاتب الاميركي بارينجتون مور كبير باحثي مركز الابحاث الروسية بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة وهو صاحب كتاب (الاصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقراطية). (المترجمة)

[١٣] **راجورام راجان كبير خبراء الاقتصاد لدى صندوق النقد الدولي سابقاً وأستاذ العلوم المالية بكلية إدارة الأعمال في جامعة شيكاغو. هو أيضاً مؤلف كتاب "خطوط الصدع: كيف تستمر الشروخ غير المرئية في تهديد الاقتصاد العالمي ". (المترجمة)**

[١٤] بيتر ثيل : رأسمالي وأحد المساندين الأوائل والمؤسسين للفيسبوك (موقع التواصل الاجتماعي) إذ كان أول مستثمر فيه وأحد أعضاء مجلس الإدارة في شركتها. يستثمر في المشروعات الجديدة ومنها وادي السليكون إذ منح مبلغ ١,٢٥مليون ريال لمعهد "سيستيدينغ" الذي يسعى لإنشاء مستعمرات بشرية عائمة في المياه الدولية ليعيش فيها معتنقو الأفكار التحررية. تأثر بأفكار الكاتبة والفيلسوفة الروسية الأميركية آيان راند حول رأسمالية الأسواق الحرة التي صاغتها في روايتها بعنوان "الأطلس هز كتفيه " إلى حد انه قرر أن يطبق مضمون روايتها على ارض الواقع. (المترجمة)

[١٥] تايلر كوين: أستاذ الاقتصاد في جامعة جورج ماسون واستشاري الاقتصاد الداخلي، نشر مؤخراً كتاباً بعنوان "خبير اقتصادي يتناول طعام الغداء" (**An Economist Gets Lunch**)، عن كيف يمكن استخدام نظريات الاقتصاد الأساسية للحصول على أفضل وجبة مقابل المال الذي تملكه. (المترجمة)

[١٦] شوشانا زوبوف : أستاذة متقاعدة في جامعة هارفارد للأعمال، وأستشارية ومؤلفة لكتاب (في عصر الماكينة الذكية– مستقبل العمل والسلطة) ومؤلفة مشاركة مع زوجها جيم ماكسمين لكتاب (اقتصاد الدعم) (**The Support Economy**) . (المترجمة)

[١٧] يمثل "وادي السليكون" اليوم العاصمة التقنية للكرة الأرضية بفضل الآلاف من الشركات العاملة في مجال التقنيات المتقدمة التي تتخذ من هذه البقعة الجغرافية مركزاً لمقراتها الرئيسة

جغرافياً، يشغل وادي السليكون القسم الجنوبي من حوض سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا. وتعود جذور استيطان الشركات التقنية في هذه المنطقة إلى مطلع القرن العشرين إلا أن نهضتها الحقيقية بدأت بعد اختراع الترانزستور المص نوع من السليكون في الخمسينيات لتشهد في مطلع الثمانينيات انفجاراً حقيقياً في حجم الاستثمارات بعد النجاح المذهل الذي حققته شركة آبل (**Apple**) !

تتخذ مجموعات كبيرة جداً من كبرى شركات التقنية من وادي السليكون مقراً لها كما أن شركات جديدة تتأسس هناك بتواتر صاروخي رغم الكلفة المرتفعة للأراضي؛ وذلك بفضل البنية التحتية الفائقة التطور والطاقات البشرية الاستثنائية التي تتميز بهما هذه المنطقة من جهة، وطبعاً بفضل البعد النفسي المهم الذي تحمله عملية اختيار وادي السليكون كمقر للشركة !

ان الأسماء الكبيرة التي تتخذ من وادي ا لسليكون مقراً لها أكثر من أن تحصى ومنها على سبيل المثال لا الحصر : **Intel**؛ **AMD**؛ **Adobe**؛ **Apple**؛ **Sun**؛ **IBM**؛ **Yahoo**؛ **Google**؛ **HP**؛ **Cisco**؛ **Oracle**؛ **nVidia**؛ **ATi**... الخ وحتى مايكروسوفت التي لا يقع مقرها في وادي السليكون اختارت أن تنشئ هناك مجمعاً ضخماً ! بالإضافة لاحتوائه على المراكز البحثية المهمة أهمها ستانفورد **Stan Ford** وناسا **Nasa** ولورنس بيركلي **Lawrence Brkeley**.

نشأ وادي السليكون استجابة للحاجة لمرافق بحثية ناجحة في الساحل الغربي للولايات المتحدة في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي . واليوم يُعد وادي السليكون مستقر لآلاف الشركات و٢.٥ مليون نسمة . ويضم الوادي ٢٨ مدينة وأربع مقاطعات . إلا أن "وادي السليكون ليس مكاناً يمكن تحديده على الخريطة"، كما يقول هانكوك، " فهو مكان استثنائي. إنه نتاج تلاقح وتفاعل الكثير من المؤسسات التي تجعل من وادي السليكون مكاناً شديد الحيوية . إننا نرغب في أن يستمر وادي السليكون في كونه مكاناً تزدهر فيه المشاريع الاستثمارية حقاً ".

(المترجمة نقلاً عن ***ww.si-valley.com/?page_id=6***)